المشهد الفلسطيني الحالي: إلى أين؟

هاني المصري

إن الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية الكفيلة بالإمساك بزمام المبادرة وجعل إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض خيارا ممكنا، تتطلب أولا وقبل كل شيء التخلي عن وهم أن "الدولة على مرمى حجر"، وأن "الحل على الأبواب". وعلى مثل هذه الإستراتيجية أن تعطي الأولوية لإنهاء الانقسام، وإعادة الاعتبار للبرنامج الوطني، وتوحيد الشعب. كما عليها أن تعتمد المقاومة المثمرة والمفاوضات المثمرة، وأن تعيد النظر بدور وشكل السلطة، بحيث تكون خاضعة للبرنامج الوطني، وأن تقوم بإصلاح وتفعيل وإعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية كي تضم جميع ألوان الطيف الفلسطيني. وأخيرا، فالإستراتيجية الوطنية الفلسطينية الفعالة هي تلك التي تفتح الطريق لجميع الخيارات، فلا تغلق نفسها على خيار واحد.

عناصر الموقف

في الثامن والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر الماضي، حلت الذكرى التاسعة لاندلاع "الانتفاضة الثانية"، الشعبية والمسلحة. وهي جاءت ردا على فشل مفاوضات الوضع النهائي التي عقدت بين الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ورئيس الحكومة الإسرائيلية ايهود باراك والرئيس ياسر عرفات، حيث جرت فيها محاولة فرض حل تصفوي للقضية الفلسطينية سوق على أنه "عرض سخي". كما جاءت الانتفاضة ردا على الحرب التي شنتها الحكومة الإسرائيلية إثر فشل قمة كامب ديفيد، وكانت ساعة الصفر لها الزيارة الاستفزازية التي قام بها أرئيل شارون للحرم الشريف بحراسة مشددة من قوات الاحتلال، حيث نفذت مجزرة ضد الفلسطينيين الذين تظاهروا دفاعا عن مقدساتهم وحقوقهم، ما أدى إلى اندلاع انتفاضة كبرى استمرت عدة سنوات.

لقد استهدفت حكومة ايهود باراك من حربها تلك تحقيق الأهداف التي لم تستطع تحقيقها على طاولة المفاوضات، وعلى رأسها تغيير الوعي الفلسطيني، ودفع الفلسطينيين للتخلي عن المقاومة والموافقة على خفض سقف البرنامج الوطني والتسليم بما تعرضه إسرائيل. وقد كانت السنوات التسع التي مرت على فشل قمة كامب ديفيد، وعلى الحرب الإسرائيلية الشاملة ضد الفلسطينيين، حافلة بالأحداث والتطورات والتغييرات التي كان أبرزها: • إعادة احتلال الضفة الغربية بعد عملية "السور الواقي" في نهاية آذار/مارس عام ٢٠٠٢، وحصار الرئيس ياسر عرفات وصولا الى ما يرجح أنه اغتياله. • الاعتراف الدولي والأمريكي والإسرائيلي بمبدأ قيام دولة فلسطينية بعد طرح رؤية الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في حزيران عام ٢٠٠٢. • فك الارتباط الإسرائيلي عن قطاع غزة عام ٢٠٠٥. • استحداث منصب رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٣، في سياق الجهود الأمريكية لإيجاد قيادة فلسطينية جديدة، ومختلفة، تحارب "الإرهاب ، كما طالب بوش الابن. • طرح خطة خارطة الطريق الدولية عام ٢٠٠٣ التي مثلت عودة للدمج بين الحلول الانتقالية والنهائية، واعتماد المدخل الأمني لحل الصراع. وقد تضمنت الخطة وعدا أمريكيا ودوليا بإقامة الدولة الفلسطينية عام ٢٠٠٥. • مشاركة حركة حماس بالسلطة الفلسطينية أثر فوزها بالانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ وحصولها على أغلبية المقاعد، وتشكيل حكومة بمفردها لم تصمد جراء الحصار والمقاطعة الإسرائيلية والدولية. • توقيع اتفاق مكة وتشكيل حكومة وحدة وطنية لم تعمر سوى ثلاثة أشهر جراء الحصار

والمقاطعة واستجابة طرف فلسطيني للشروط الدولية الثلاثة للاعتراف بالحكومة، الأمر الذي لم يمنح حماس فرصة للحكم منفردة، ولا في حكومة وحدة وطنية. ورافق ذلك شلل المجلس التشريعي بعد اعتقال إسرائيل لعشرات النواب المحسوبين على حماس. • نشوب الاقتتال الفلسطيني – الفلسطيني الذي تحول إلى انقسام وانقلاب في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٧ وما أدى إليه من قيام سلطتين متنازعتين على الشرعية والتأييد المحلي والإقليمي والعربي والدولي والإسرائيلي، لكل منهما حكومة وأجهزة أمنية ووزارات وسلطات قضائية.. الخ. • عودة التنسيق الأمني الفلسطيني – الإسرائيلي وشروع السلطة الفلسطينية بتطبيق التزاماتها الواردة في خارطة الطريق الدولية من جانب واحد، بوجود التحفظات الإسرائيلية على هذه الخارطة، وعدم تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها رغم النص على ضرورة التنفيذ المتبادل والمتزامن. • استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وعقد مؤتمر أنابوليس الذي قدم وعدا جديدا للفلسطينيين لم ينفذ هو الآخر، ويقضي بالتوصل إلى اتفاق سلام وإقامة دولة فلسطينية بنهاية عام ٢٠٠٨.

• شن اسرائيل عدوانها على غزة في أواخر عام ٢٠٠٨ أوائل عام ٢٠٠٩، بهدف تطويع حماس ومنعها من إطلاق الصواريخ، ما أدى إلى إيجاد واقع جديد يشهد تهدئة بدون اتفاق، مع استمرار الحصار وعدم السماح بإعادة اعمار القطاع قبل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت. • تعاقب حكومات على إسرائيل منذ توقيع اتفاق اوسلو، مارست تجاوز هذا الاتفاق عمليا، وأكدت انحياز إسرائيل أكثر وأكثر نحو اليمين، إلى أن تشكلت حكومة بنيامين نتنياهو عام ٢٠٠٩، وهي أكثر حكومة تطرفا وعنصرية منذ تأسيس إسرائيل. • سقوط جورج بوش مرشح الحزب الجمهوري الأمريكي في الانتخابات الأمريكية ونجاح باراك اوباما مرشح الحزب الديمقراطي، وهو يحمل شعار التغيير، وتعهده بإعطاء الأولوية لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط. • انشغال إدارة اوباما منذ توليها سدة الرئاسة بتوفير الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات، واصطدامها بالتعنت الإسرائيلي والإصرار على عدم تجميد الاستيطان واستئناف المفاوضات من حيث توقفت منذ شباط الماضي. وما يبدو رضوخا أمريكيا لهذا الموقف، كما اتضح بعقد القمة الثلاثية والدعوة لاستئناف المفاوضات بدون شروط مسبقة.

• فشل الحوار الفلسطيني الداخلي الذي ترعاه القاهرة، رغم انطلاقه منذ شهر شباط/ فبراير الماضي، وبروز عقبات أمامه دفعت إلى طرح الرؤية المصرية التي تهدف إلى إدارة الانقسام الفلسطيني بدلا من إنهائه باعتبار ذلك أهون الشرين. إن ما سبق يوضح أن الوضع الفلسطيني يمر بمأزق شامل على كل المستويات. فمكانة القضية الفلسطينية في تدهور مستمر، رغم وجود اصطفاف دولي يستند إلى مرجعية هابطة ابتعدت عن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وأصبحت تقبل بما توافق عليه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وهو اصطفاف يطالب بإنهاء الصراع ويركز على تجميد الاستيطان لاستئناف المفاوضات. وهو انتهى إلى لا شيء، بعد تراجع إدارة اوباما عن طرح خطة ملموسة للسلام وعن مطلبها بتجميد الاستيطان، مع استثناء القدس والوحدات الاستيطانية قيد البناء، والتي تقدر بالآلاف، والمرافق العامة، مقابل خطوات تطبيع عربية مع إسرائيل.

إن هذا الوضع يعني إما أن المفاوضات لا يمكن أن تستأنف، إذا أصر الرئيس أبو مازن على شروطه لاستئنافها، وهي تجميد الاستيطان تجميدا تاما، وتحديد مرجعية المفاوضات وجدول زمني، والانطلاق من النقطة التي وصلت إليها المفاوضات السابقة، وليس من نقطة الصفر. أو أن المفاوضات ستستأنف رغم عدم

تحقيق المطالب الفلسطينية، على أساس قناعة القيادة الفلسطينية أن هامش المناورة محدود لديها، وأنها لا تملك خيارا سوى التفاوض مع إسرائيل. سيقود هذا الرأي إلى استئناف المفاوضات بلا شروط، على أساس قبول الرأي الأمريكي الذي يرى أن وقف المفاوضات لا يوقف الاستيطان، وأن تحقيق شيء هو أفضل من لا شيء، وأن التركيز على التفاوض حول القضايا الأساسية أفضل من الغرق بالمسائل الإجرائية وخصوصا شروط استئناف المفاوضات. وهذا يعني أن المفاوضات ستستأنف على الأرجح بدون تحقيق الشروط الفلسطينية، والعمل الآن جار لإيجاد مخرج مناسب لاستئنافها.

ولا شك أن وقف المفاوضات لا يوقف الاستيطان، ولكن استئنافها في ظل استمرار قيام الحكومة الإسرائيلية باستكمال تطبيق مخططاتها يعطي هذه الأخيرة الوقت اللازم والغطاء الضروري لما تقوم به، ويقطع الطريق على أية مفاوضات مستقبلية، ويوحي للعالم أن الحل على الأبواب ولا داعي لتدخل أحد، لا بالمبادرات ولا بالمفاوضات التي تريدها إسرائيل ثنائية، حتى تستفرد كليا بالفلسطينيين وتفرض عليهم شروطها وامتلاءاتها. وهذا يفرض أمرا واقعا يجعل الحل الإسرائيلي هو الحل الوحيد المطروح والممكن عمليا. يتراوح الحل الإسرائيلي ما بين البدائل المختلفة المفضلة لإسرائيل، والتي تطرحها الأحزاب الإسرائيلية وهي: استمرار الوضع الراهن (وهذا هو الحل المفضل على غيره)، أو فرض الدولة ذات الحدود المؤقتة التي تؤجل قضايا اللاجئين والحدود والاستيطان والقدس إلى اجل غير مسمى، أو إحياء الخيار الأردني والوطن البديل والوصاية المصرية، أو قيام إسرائيل بخطوات أحادية الجانب على غرار ما قامت به في قطاع غزة. لا يمكن الخروج بتقدير موقف قبل استعراض كيفية تفكير الأطراف الرئيسية في الساحة الفلسطينية، وما هي برامجها للخروج من المأزق الشامل.

حركة حماس

سواء كانت حركة حماس قد دبرت عن سابق إصرار وترصد مسألة الانقلاب والسيطرة على السلطة في قطاع غزة، أو وجدت نفسها في وضع اضطرت فيه إلى السيطرة بدون تخطيط سابق، وكنوع من استباق الانقلاب عليها، إلا أن الكيفية التي تعاملت فيها مع الوضع الناشئ، تشير إلى أنها تصورت أحد أمرين: الأول: أن سيطرتها الانفرادية على قطاع غزة ستمكنها من فرض إعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني كله (السلطة والمنظمة) بما يضمن مشاركتها الكاملة كطرف منافس لحركة فتح على القيادة، وليس كملحق بها. لقد هيمنت حركة فتح على القيادة الفلسطينية منذ انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة وسيطرتها على منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٩ وحتى الآن. الثاني: إن النجاح في الانتخابات التشريعية، وفي السيطرة على قطاع غزة بسهولة منقطعة النظير، وفي ظل انشغال حركة فتح في الصراعات الداخلية، وعدم قدرتها على تجاوز تداعيات فشل المفاوضات وعملية السلام، وهزائمها في الانتخابات التشريعية، وفي قطاع غزة، أغرى حماس وصور لها أن الطريق باتت ممهدة لها لاعتبار قطاع غزة قاعدة ارتكاز (إمارة إسلامية) تسمح لها بالانطلاق عند توفر ظروف مواتية للسيطرة على الضفة الغربية وعلى قيادة السلطة والمنظمة وتمثيل الفلسطينيين.

فحركة حماس تنظيم شمولي عقائدي، رغم براغماتيته وقطعه شوطا واسعا نحو "الاعتدال" السياسي، إلا أنه بقي محافظا اجتماعيا وفكريا، ولا يؤمن حقا بالتعددية والمشاركة والديمقراطية. وترى أوساط كبيرة منه أن الانتخابات عرس ليوم واحد، وليست نهج دائم للممارسة السياسية. إن حماس، وبغض النظر عن الاختلافات

داخل صفوفها، تنظر إلى "أن غزة في اليد خير من عشرة عصافير على الشجرة". وهي لن تتخلى عن هذه السيطرة على الإطلاق، نظرا لما توفره لها من مزايا، وخشية من ان يعرضها فقدانها إلى انتقام واسع إذا عادت السلطة الشرعية إلى غزة، والى إقصاء كامل لها من النظام السياسي. فهي تدرك أن حركة فتح لا تؤمن بالشراكة الحقيقية، ولا تقبل بمنافس قوي لها، وأقصى ما يمكن أن تقدمه لحماس طواعية هو مشاركة جزئية كملحق في السلطة والمنظمة. لذلك، لم يتم تطبيق إعلان القاهرة عام ٢٠٠٥. ففتح لا يمكن أن تقبل بمشاركة حماس بنفسها وطواعية في المنظمة، بعد أن دخلت حماس الى السلطة بصورة مفاجئة للجميع عبر صناديق الاقتراع. كما أن حماس راهنت على عدة مسائل هي: • استمرار حركة فتح بالتدهور والانهيار والتشظي. ولم ينجح الرهان، لأن حركة فتح عقدت مؤتمرها السادس بعد طول انتظار، وخرجت منه رغم كل الملاحظات الجوهرية، أقوى مما كانت عليه.

• راهنت حماس على قدرتها على إقامة نموذج للسلطة أفضل بكثير من النموذج الذي قدمته سلطة فتح، ولكن هذا الرهان خسر في ظل عدم وجود خطة متكاملة للحكم وبروز سياسة القمع والاعتداء على الحريات الفردية والعامة في سلطة حماس لدرجة إطلاق الرصاص على الأرجل وفرض الإقامة الجبرية وقتل العشرات وفرض الحجاب على المحاميات وطالبات المدارس وإقامة حراس للفضيلة يجوبون الشوارع والشواطئ لملاحقة النساء الموجودات برفقة رجال ليسوا من محارمهن. صحيح أن العدوان والحصار الخانق لم يمكن حماس من أخذ الفرصة لإقامة سلطتها كما تريد، ولكن هذا معطى موضوعي كان على حماس أن تأخذه بالحسبان، وهي تفضل استمرار سيطرتها الانفرادية على قطاع غزة. • سقط رهان حماس على أن الإدارة الأمريكية القادمة ستكون أفضل أو أقل سوءا من سابقتها، وأنها ستتراجع عن الشروط الأمريكية والدولية للاعتراف بحماس أو بحكومة تشارك بها حماس. فالتغيير الذي أحدثته إدارة باراك اوباما مهم على عدة مستويات وأصعدة، ولكنه لم يتجاوز الاستعداد للاعتراف بحكومة تشارك بها حماس إذا وافقت على الاتفاقيات المعقودة بين المنظمة وإسرائيل، والالتزامات المترتبة عليها. • راهنت حماس، خصوصا بعد صمودها في الحرب الإسرائيلية على غزة، أنها تستطيع أن تفرض صفقة تبادل الأسرى على إسرائيل بما يسمح لها بالإفراج عن عدد كبير منهم، بينهم المئات من ذوي الأحكام العالية، وأن إتمام هذه الصفقة سيفتح الطريق لكسر الحصار وفتح الحدود والمعابر، وإتمام تهدئة متبادلة وإعادة اعمار قطاع غزة، وإن هذا كله سيقوي حماس سياسيا وجماهيريا ويفتح طريق الاعتراف العربي والدولي والإسرائيلي بها. ولم ينجح هذا الرهان أيضا.

• استمرار إغلاق معبر رفح، والاعتقالات المصرية لأعضاء من حماس، والحملة المصرية على الأنفاق دلت خطأ رهان حماس على تطور علاقتها بمصر. وهنا يجدر القول أن الورقة المصرية التي قدمت لتحقيق اتفاق المصالحة، والتي تميل جزئيا إلى حركة حماس، تنبع من خشية مصر من فشل الحوار وما يعنيه ذلك من مساس بدور وهيبة مصر، وليس انحيازا لوجهة نظر حماس.

• لقد أصبحت حماس بعد الحرب أقوى سياسيا وشعبيا، بدلالة بعض الزيارات والإشارات الأوروبية والأمريكية. وهي اعتقدت أنها إذا أثبتت أنها طرف مسؤول قادر على حفظ الأمن، ومعتدل سياسياً، سيتم الاعتراف الإسرائيلي والأمريكي والدولي بها، خصوصا أن منافستها، وهي حركة فتح، كانت في حالة يرثى لها. ومضت الأشهر وبدأ رصيد حماس ينفذ بدون القدرة على استثماره بتحقيق انجازات سياسية. • على

حماس أن تتخلى عن أوهامها، لكي تعرف أولا أن بوابة الاعتراف بها، هي الموافقة على التزامات المنظمة. ولكن المفارقة تكمن في أنها إذا فعلت ذلك مقابل مجرد الاعتراف بها، تخسر نفسها وهويتها ودورها. ثانيا أن الجمع ما بين السلطة التي ولدت من رحم اتفاق اوسلو وبين المقاومة المسلحة أمر مستحيل، فقد جرب وفشل، وعليها أن تختار إما السلطة أو المقاومة.

• راهنت حماس على تحالفها مع محور الممانعة الذي يضم إيران وسوريا وقطر وحزب الله، وجاءت الاضطرابات في إيران بعد الانتخابات، واتجاه سوريا لاستئناف علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاستعداد لاستئناف المفاوضات وما رافق ذلك من تحسن العلاقات السورية – الفلسطينية، وكانت قطر سباقة للتطبيع مع إسرائيل، بعد المطالبة الأمريكية باتخاذ خطوات تطبيع عربية. ثم جاءت نتائج الانتخابات اللبنانية، لتبين لحماس أنها يجب أن تعيد حساباتها، وأن الأمور تتغير في غير مصلحتها حتى ضمن محور الممانعة.

• الرهان الأخير لحماس، وهو رهان له ما يبرره تماما، وهو يمثل طوق النجاة الأخير لها. فحماس تراهن على فشل المفاوضات وعملية السلام، وهذا هو العامل الأكبر الذي أدى إلى صعودها ونجاحها سابقا، ويمكن أن يساعدها مرة أخرى.

إن حصاد الفشل الذريع في تليين موقف حكومة نتنياهو الذي يواجه الرئيس الأمريكي باراك اوباما ومبعوثه الخاص جورج ميتشل، رغم جولاته المستمرة على المنطقة، يؤشر إلى أن استئناف المفاوضات، إذا حدث، سيقود إلى وضعية عبثية أسوأ من سابقتها، وهذا سيفيد حماس. ومثلما قال الدكتور صائب عريقات في البرنامج الذي بثته محطةCNN بعد قمة نيويورك الثلاثية، وشارك معه الوزير الإسرائيلي دان ميردور: "إذا توصلنا إلى اتفاق سلام ستختفي حماس، وإذا لم نتوصل إلى اتفاق سنختفي نحن".

إن الفشل المتوقع للمفاوضات هو الرهان الأخير لحركة حماس، ولكنها يجب أن لا تعتمد عليه كثيرا، لأن فشل المفاوضات لوحده لن يساعد حماس كثيراً. فما ساعدها بالسابق أن المفاوضات فشلت والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاوزت اتفاق اوسلو واستمرت بالاستيطان، وكانت حماس تقدم بديلا عن المفاوضات وعملية السلام وتعتمد خيار المقاومة. إلا أن حماس الآن بعد فشل نموذج سلطتها في غزة، وبعد أن أبدت استعدادها للانخراط في المفاوضات، كما جاء في خطاب خالد مشعل في حزيران/ يونيو الماضي، بعد أن كانت في السابق توافق على تفويض الرئيس أبو مازن والمنظمة للتفاوض باسم الشعب الفلسطيني (على أن يعرض ما يتم التوصل إليه إلى استفتاء، أو على المجلس الوطني بتركيبته الجديدة بعد مشاركة كافة القوى والفصائل والقطاعات التي لا تزال خارج المنظمة)، لن تكون قادرة على الاستفادة من عودة المفاوضات العبثية. وفي هذا الصدد، فلا يجب نسيان أن حماس علقت المقاومة بعيد الحرب الإسرائيلية الأخيرة، خشية من الثمن الذي تدفعه جرائها، وللتمتع بثمار السلطة، ولإثبات أنها طرف مسؤول قادر على توفير الأمن لإسرائيل، لتشجيع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على اعتمادها كشريك فلسطيني أو مساهم أساسي في هذه الشراكة على الأقل. وهذا كله لا يجعل حماس قادرة على تجاوز أزمتها الشديدة حتى لو دارت المفاوضات في دوامة عبثية جديدة.

إن حماس الآن اقتربت كثيرا من اعتماد برنامج م.ت.ف، برنامج الدولة الفلسطينية، وأصبحت تنظر له كبرنامج الحد الأدنى الوطني، وليس كبرنامج مرحلي أو مؤقت، كما كانت تفعل سابقا. لذا هي في وضع لا تحسد عليه سواء استؤنفت المفاوضات أو استمرت مجمدة.

حركة فتح

أما بالنسبة لحركة فتح، فهي الآن في وضع أفضل مما كانت عليه قبل مجيء إدارة باراك اوباما، وفي ظل الاصطفاف الدولي المطالب بتجميد الاستيطان، والتوصل لتسوية الصراع على قاعدة حل الدولتين، وعقد مؤتمرها السادس وعقد جلسة المجلس الوطني لاستكمال النصاب في اللجنة التنفيذية، والتحسن الذي طرأ على الأمن الداخلي والوضع الاقتصادي والإداري في الضفة الغربية. ولكنها في وضع لا تحسد عليه أيضا، فهي تحكم سلطة حكم ذاتي محدود تحت سيادة الاحتلال، الذي يقوم بتهويد وأسرلة القدس واستكمال بناء الجدار وتعميق الحصار وتكثيف الاستيطان وحملات الاعتقال والاقتحامات لمناطق السلطة.

كما أن فتح باتت تخشى جديا، بعد أن خرجت من الحكومة بإرادتها إثر صدمة هزيمة غزة، ولكنها تصورت أنها يمكن أن تعود متى أرادت وبالكيفية التي تريدها، لتجد نفسها أمام واقع جديد يتشكل في السلطة، عنوانه الدور المتزايد الذي يلعبه الدكتور سلام فياض، رئيس حكومة تسيير الأعمال منذ الانقلاب وحتى الآن، بحيث أصبحت فتح تشارك بالحكومة بالمفرق وليس بالجملة.

أن هناك إعادة صياغة تدريجية للسلطة، خصوصا في الأمن والاقتصاد والإدارة،تؤدي الى تراجع دور فتح فيها الذي أصبح يتم عن طريق خبراء وأفراد، وليس كتنظيم يقود السلطة ويتحكم بمقدراتها وثروتها. وبرز ما سمي "الفلسطيني الجديد" وفقا للتعبير الذي استخدمه الجنرال الأمريكي كيث دايتون، الذي يعمل لإيجاد قوة أمنية محترفة وقادرة على فرض الأمن على حساب كل شيء.

فتح الآن أصبحت توفر الغطاء للسلطة ولا تحصل على كل مزاياها ومكاسبها، بينما تدفع كل أعبائها وتتحمل كل مساوئها من الفساد والترهل إلى التنسيق الأمني وانتهاك الحقوق والحريات، الذي بلغ مستوى جديدا بعد الانقسام، حيث تقوم السلطة بتصفية البنية التحتية لحماس في الضفة لمنعها من مد انقلابها إليها، ولتطبيق الالتزامات الفلسطينية في خارطة الطريق، التي تفرض عليها وقف المقاومة وتصفية بنيتها التحتية وسحب سلاحها واعتقال المقاومين.

إن فتح أمام خيارات صعبة: فإما التحول إلى حزب سياسي للسلطة يوفر غطاء للمفاوضات العبثية ولدولة الأمر الواقع، دولة البقايا التي تشكل أقصى ما يمكن أن تعطيه حكومة نتنياهو، أو إعادة بناء نفسها، والنظام السياسي الفلسطيني كله على أساس إعادة الاعتبار للبرنامج الوطني ولتوحيد الشعب الفلسطيني من أجل تحقيقه، أو البقاء في وضعها الحالي في المسافة ما بين الخيارين المذكورين.

إن المستقبل القريب لن يحمل تطورات دراماتيكية تسمح بالتفاؤل، ما لم تحدث تغييرات جوهرية ليست بالحسبان الآن. فما دامت القيادة الفلسطينية لا ترى أن هناك خيارات أخرى سوى خيار المفاوضات والمزيد من المفاوضات، وتراهن على الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي، وتعتمد سياسة إثبات الجدارة من خلال بناء مؤسسات الدولة وتوفير الأمن للاحتلال كطريق لإقناع المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل، وإقناع هذه

الأخيرة بالانسحاب والموافقة على إقامة دولة فلسطينية. إن هذه السياسة تضع العربة أمام الحصان. فما يعيق إقامة الدولة الفلسطينية ليس إثبات جدارة الفلسطينيين، التي لا يعقل أن تكون شرطا لتحصيل الحقوق، لأن امتحان الجدارة مفتوح إلى الأبد، وإنما ثلاثة عوامل أساسية يقف على رأسها الاحتلال بوصفه العامل الأساسي، ثم الانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي، وأخيرا بناء المؤسسات والإدارة والأمن والاقتصاد. إن الأولوية يجب أن تكون لإنهاء الاحتلال وليس لبناء مؤسسات الدولة. لأن التركيز على بناء المؤسسات تحت الاحتلال يجعلها تحت رحمته، مثلما حدث بمسألة بناء الأجهزة الأمنية تحت إشراف أمريكي وفي مظلة التنسيق الأمني. كما أن إنهاء الاحتلال لا يكون عبر استئناف المفاوضات العقيمة، لأن فلسطين واقعة تحت احتلال استيطاني إجلائي عنصري، يقوم على عقيدة دينية وسياسية تجعله يدعي أن فلسطين هي أرض إسرائيل، أرض الميعاد، وأن إسرائيل قامت بتحريرها لا باحتلالها. إن هذا الواقع الاحتلالي الخاص والاستثنائي يجعل المقاومة هي طريق إنهاء الاحتلال، وهي وحدها التي يمكن أن تزرع حتى تستطيع المفاوضات أن تحصد. وحتى تستطيع المقاومة أن تزرع يجب أن تكون مقاومة مثمرة، أي تنطلق من إستراتيجية وطنية واحدة، قادرة على توظيف المقاومة لخدمة المصلحة الوطنية الفلسطينية وبما يحافظ على عدالة القضية الفلسطينية وتفوقها الأخلاقي، وبما يخضع المقاومة للمعايير الدولية التي تقر بحق الشعب الواقع تحت الاحتلال بالمقاومة بكافة الأشكال المشروعة، وإدانة استهداف المدنيين. مثل هذه المقاومة هي القادرة على توحيد الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، وعلى إنهاء الانقسام من خلال إعادة الاعتبار للبرنامج الوطني، الذي هبط سقفه باستمرار منذ توقيع اتفاق اوسلو وحتى الآن، خصوصا بعد عقد مؤتمر انابوليس بدون مرجعية واضحة، بعد أن أصبحت المفاوضات هي المرجعية.

• لقد انخفض سقف المفاوض الفلسطيني والعربي بحيث أصبح حل قضية اللاجئين يقوم - بدلا من اعتماد القرارات الدولية وخصوصا قرار ١٩٤، الذي يضمن حق العودة والتعويض - على إيجاد حل عادل "متفق عليه" يعمل على عودة رمزية للاجئين لأراضي ١٩٤٨ بحيث لا يتجاوز عددهم عشرات الآلاف، شرط أن يعودوا في إطار لم الشمل وليس تطبيقا لحق العودة، وعودة من يريد بعد ذلك إلى أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة، وتوطين الفلسطينيين في أماكنهم الحالية بعد تجنيسهم، وتهجير من يرغب منهم إلى دول المهجر.

• كما أصحبت مبادئ مثل "تبادل الأراضي" و"الانسحاب الإسرائيلي عن مساحة يصل مجموعها ١٠٠% من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧" بديلا عن القرارات الدولية التي لا تجيز احتلال أراضي الغير بالقوة، وتطالب بالانسحاب الإسرائيلي الكامل. ومثال "ضم الكتل الاستيطانية"، "والأحياء اليهودية في القدس الشرقية المحتلة" وفق خطة كلينتون، هي السقف الذي يحكم عمليا المفاوضات.

إن إدارة باراك اوباما مختلفة عن إدارة جورج بوش، ولكن اختلافها يظهر في اللغة والشكل بالنسبة للصراع في الشرق الأوسط، ولم يمس الجوهر حتى الآن. وتتعرض الإدارة الأمريكية إلى ضغوط هائلة من اللوبي الصهيوني (والذي يضم اليهود والمسيحيين الصهاينة)، كي تكتفي بإدارة الصراع إذا لم تستطع حله وفق أحد البدائل المفضلة لإسرائيل، التي تشترك جميعها بلاءات أصبحت معروفة مثل: عدم العودة إلى خطوط حزيران ١٩٦٧، وعدم الانسحاب من القدس، وتصفية قضية اللاجئين، وعدم قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، والاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وتفضيل استمرار الوضع الحالي، أي إدارة الصراع بدون حله حتى تستكمل إسرائيل تطبيق مشاريعها التوسعية والاستيطانية والعنصرية. في هذا السياق، من السهل الاستنتاج أن

وضع كل البيض في سلة الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي رهان خاسر حتما وسلفا. فدور العامل الدولي مهم جدا وحاسم، ولكن يجب التعامل معه باتجاه توظيفه وتغييره وليس الخضوع التام له. وإذا لم نعرف ماذا نريد، وكيف يمكن أن نحققه، لا يمكن أن يساعدنا أحد.

لا بد من وضع إستراتيجية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية، تفتح الطريق أمام كافة الخيارات ولا تتوقع نفسها في خيار واحد وحيد. فخيار المفاوضات جرب ولم ينجح. وتجريبه مرة أخرى بدون استخلاص الدروس والعبر، سيعني حصاد المزيد من الخيبة والفشل. وخيار المقاومة المسلحة في ظل السلطة جرب وفشل.

إن إستراتيجية وطنية تعطي الأولوية لإنهاء الانقسام وإعادة الاعتبار للبرنامج الوطني، وتوحيد الشعب، وتعتمد المقاومة المثمرة والمفاوضات المثمرة، وتعيد النظر بدور وشكل السلطة بحيث تكون خاضعة للبرنامج الوطني، وتقوم بإصلاح وتفعيل وإعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تضم كافة جميع ألوان الطيف الفلسطيني، وتفتح الطريق لجميع الخيارات، ولا تغلق نفسها على خيار واحد، هي الإستراتيجية الكفيلة بإمساك زمام المبادرة وجعل إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض خيارا ممكن.ا وهذا يتطلب أولا وقبل كل شيء التخلي عن وهم أن "الدولة على مرمى حجر"، وأن "الحل على الأبواب".

خلاصة: السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول: بقاء الوضع القائم حاليا، أقل أو أكثر قليلا. وهو يعني أن المفاوضات ستبقى مجمدة أو ستستأنف بدون حدوث اختراقات على المدى المنظور. كما يتضمن هذا السيناريو استمرار المفاوضات التي تدور حول المفاوضات، واستمرار الانقسام مع المضي بالحوار حتى لا يتفاقم الانقسام ويصل إلى قطيعة كاملة. وضمن هذا السيناريو يمكن أن تنجح الورقة المصرية بإيجاد نوع من التعايش مع الانقسام وإدارته وليس حله، من خلال تأجيل الانتخابات إلى نهاية النصف الأول من العام القادم كمرحلة أولى قابلة للتكرار، وتشكيل لجنة فصائلية مشتركة للتنسيق بين "الحكومتين"، والحد من الاعتقالات والتحريض الإعلامي وإغلاق المؤسسات وانتهاك الحقوق والحريات العامة والفردية في الضفة الغربية وقطاع غزة، انتظارا لتطورات إقليمية ودولية أخرى خصوصا على صعيد المفاوضات وعملية السلام.

السيناريو الثاني: نجاح الحوار الفلسطيني بالاتفاق على برنامج مشترك تتشكل على أساسه حكومة واحدة (حكومة وحدة وطنية بمشاركة الفصائل أو حكومة وفاق وطني مشكلة من كفاءات وطنية مستقلة)، واستمرار القيادة الفلسطينية بالمطالبة بتجميد الاستيطان وتحديد مرجعية المفاوضات وجدول زمني لها واستئنافها من حيث توقفت قبل الموافقة على استئنافها. وإذا تحقق هذا السيناريو ستزيد فرص التوصل إلى حل يحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

السيناريو الثالث: استئناف المفاوضات بدون شروط مسبقة، وتفاقم الانقسام الفلسطيني إلى قطيعة كاملة، مما يزيد من تدهور سقف التفاوض الفلسطيني، ومن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على فرض حل لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية وهنا يمكن أن يبرز أكثر فأكثر احتمال قيام دولة الأمر الواقع، دولة البقايا، ذات الحدود المؤقتة، التي من المفترض فيها أن تتفاوض حول قضايا الوضع النهائي لفترة طويلة قادمة لا يعرف مداها، حتى لو قامت بإعلان من جانب واحد يتحدث أن حدودها هي خطوط ما قبل الخامس من

حزيران عام ١٩٦٧. إن هذا السيناريو هو الأسوأ ويفتح الطريق أمام تراجع الخيار الفلسطيني وتقدم الخيارات البديلة، الإسرائيلية والدولية. وقد يفتح الطريق إلى إحياء الخيار الأردني والوصاية المصرية.

(كاتب ومدير مركز بدائل للاعلام والابحاث والدراسات)